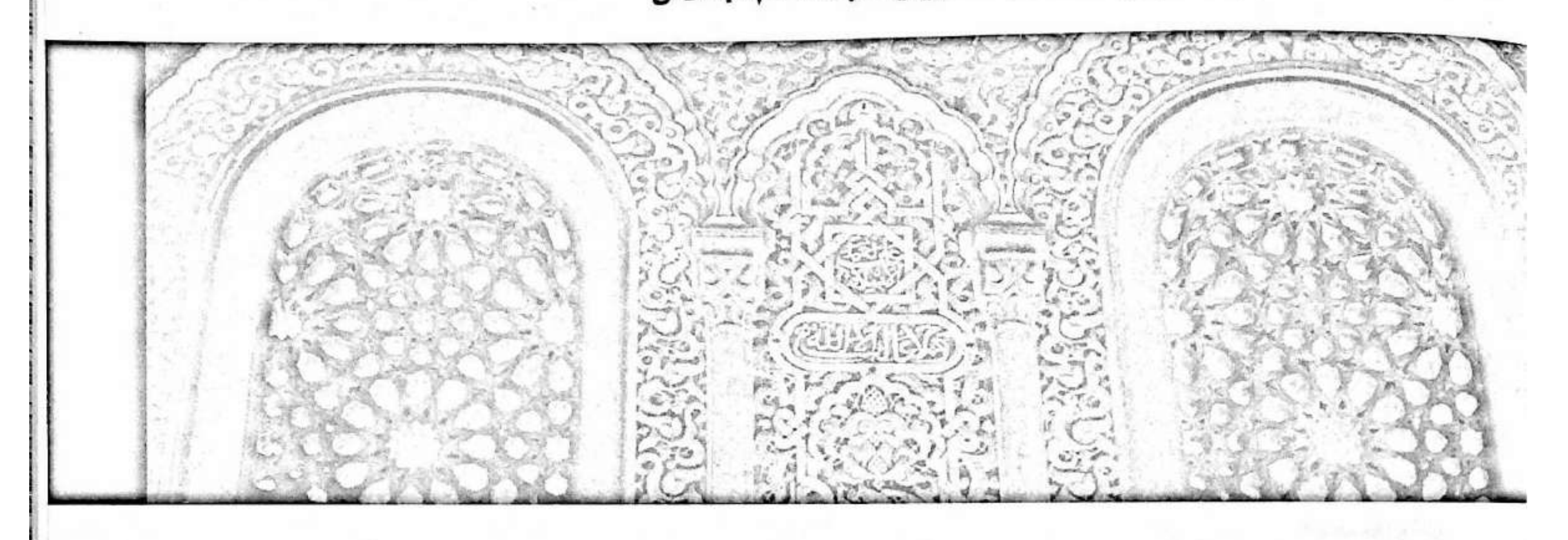
مشروع بروكنجز حول

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم الإسلامى



برنامج للعمل :

مؤتمر الدوحة لسنة 2002 عن

علاقات الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامى

الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى

خالد أبو الفضل

ماهر عبد الله

يوسف بن علوى

حامد أنصارى

عبد الحميد الأنصارى

جهاد عودة

شؤول بقاش

دانيل برومبرج

منيرة فخرو

توماس فريدمان

فيليب جوردون

مارتن إنديك

إبراهيم كروان

مارتن كريمر

جميل مروة

نصر طه مصطفى

سورين بتسوان

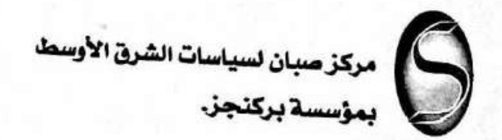
يوسف القرضاوى

شبلى تلهامى

حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى

فريد زكريا

صادق زيباكلام



مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط

بمؤسسة بركنجز.

قبول أم إقصاء؟

الأصولية الإسلامية في مجال السياسة

الكلمات الافتتاحية :

مارتن كرامر - مركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى - محرر ميدل إيست كوارترلي.

نصر طه مصطفى - رئيس تحرير - سابا - وكالة الأنباء القومية باليمن.

مارتن كريمر :

لقد وضعنا عنوان هذه الجلسة أمام خيارين لا ثالث لهما وهما إما قبول الحركات الإسلامية أو إقصاؤها.

إن اختيار الكلمات يوحي بأن القضية قد حسمت مسبقاً. فكيف يتسنى لأحد أن يعارض فكرة القبول. أليس أحد المبادئ الجوهرية للديمقراطية والمساواة هو حق إشراك الجميع في الحياة السياسية؟ وأليس مبدأ الإقصاء في حد ذاته يتعارض جوهرياً مع مفردات الديمقراطية حيث إنه مبدأ يدل على التمييز والتعصب؟ فكيف لنا أن ندافع عن مبدأ إقصاء أي فرد من المشاركة السياسية. إن حق الفرد في المشاركة السياسية - بغض النظر عن نوعه سواء امرأة أم رجل وعن لونه سواء أبيض أم أسود وعن ثروته سواء فقير أم غني - أحد المكونات الأساسية للديمقراطية وربما أيضاً من شروط التحديث والتطوير.

ولست في حاجة إلى أن أقول إنني أنظر بعين العطف إلى الرأي الذي يرجح مبدأ القبول. وأعتقد أن العديد منا يتفق على أن أنظمة الحكم الوحدوي المتسلط في الشرق الأوسط قد فشلت في القيام بالدور الذي نصبت نفسها للقيام به سواء كان ذلك هو تحقيق الحداثة لشعوبها أو لنفسها كدولة شمولية. فإن دور هذه الأنظمة سوف وسيظل محصوراً في كيفية توفير السلع الأساسية لشعوبها، وهو كل ما تستطيع عمله، ولكنها في النهاية سوف تضطر إلى إيجاد وسيلة تجابه بها الرغبة المتصاعدة لشعوبها لتوسيع دائرة مشاركتهم السياسية.

ولكن دعوني أوضح وجهة نظري والتي لا أحيد عنها، هي أن فكرة قبول الحركات الإسلامية لم تكن يوما ما خطوة تقدمية إلى الأمام عندما أخذ بها في بعض الحالات، بل على العكس فإنها في بعض الحالات قد تشكل خطوة خطيرة إلى الخلف، وسوف يكون من الخطأ من جانب الولايات المتحدة أن تتعجل انضمام الإسلاميين إلى الحكم حتى مع زعمها أن دعم الديمقراطية هو أحد ملامح السياسة التي تنادي بها في الشرق الأوسط.

وبالمثل فأنا أرى أنه من الخطأ أيضا أن تندفع وراء الدفاع عن الإسلاميين الذين كان تصرفهم الخاطئ في الماضي سببا في إثارة غضب الدولة عليهم. ومن منطلق أن سمعة الإسلاميين قد شوهتها التصرفات الإرهابية، فالولايات المتحدة غير ملزمة هنا بتطبيق مبدأ حق هؤلاء الإسلاميين في أن يمثلوا في البرلمان كشرط من شروط الديمقراطية.

إن من له دراية بسياسات الولايات المتحدة، يعلم جيدا أن هذه السياسة ليس لديها أي نية لدعم فكرة ضم هؤلاء الإسلاميين. وأنا هنا لا أصرح بشئ جديد، بل ما هو واضح لنا جميعا. ومع هذا فإنه لايوجد ضمن هؤلاء الذين يتحدثون باسم السياسة الأمريكية من لديه الاستعداد لتغيير هذه الفكرة، لذا اسمحوا لي أن أقول بتفسير المنطق وراء وجهة النظر هذه. وأنا لا أتحدث هنا كأحد المسئولين الرسميين بالحكومة الأمريكية أو حتى كأحد المسئولين المستقبلين. ولكن كوجهة نظر شخصية محضة. فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وجميع النظريات التي أنادي بها تجد صداها لدى قاعدة جماهيرية أعرض من ذي قبل. وأؤكد هنا أن هذا المفهوم للأصولية الإسلامية لا علاقة له بالدين الإسلامي على الإطلاق، ولكنه يتصل اتصالا وثيقا بالحركات الإسلامية نفسها.

وأنا أود أن استرسل في هذا الموضوع. وأؤكد أنه حتى تاريخنا هذا فإن معظم الأنظمة السياسية التي قامت بضم الإسلاميين والتي سمحت لهم بمساحة أكبر من حرية التحرك، هذه الأنظمة نفسها أصبحت فيما بعد تشكل مصدراً للقلق وتربة خصبة لتوليد الإرهاب. والبعض يقول «دعونا نضم الإسلاميين» ومنطقهم في هذا هو أن استقطابهم وإشراكهم في اللعبة سوف يجعل منهم جبهة إسلامية معتدلة. ولكن الدليل الواضح حتى الآن هو أنه كلما سمح لهم بالمزيد من الفرص كلما زادت شوكتهم وأصبحوا قوة تهدد - أول ما تهدد - إخوانهم من المسلمين بما في ذلك العلمانيين المسلمين وبالتالي للولايات المتحدة الأمريكية.

والآن دعوني أوضح الأمثلة الدالة على ذلك. فقد أشار أحد الحاضرين في إحدى الجلسات السابقة إلى دولة لبنان كحالة استثنائية لذلك من بين دول العالم العربي. وأنا أؤيده في ذلك فهي حالة فريدة في هذه المنطقة، فلبنان يتمتع بقدر من النظام السياسي التعددي حيث إن لديها أحزاباً سياسية تتسم بالتعددية وصحافة حرة نسبياً ونظاماً انتخابياً. إن الظروف السياسية للبنان تعكس استعدادها لإشراك جميع الأفراد والطوائف، وقد ضم النظام السياسي إليه حزب الله لفترة تزيد عن عشر سنوات حتى الآن. وقد اعترف رسمياً بحزب الله، كما أن له ممثلين في البرلمان، والدعوة مازالت أمامه قائمة للانضمام إلى مجلس وزراء الحكومة اللبنانية.

ولكن هذا لم يردع الإسلاميين، بل على العكس فقد قاموا بالفعل بتكوين دولة داخل دولة ولايزال حزب الله مسلحا ويستولى علي بعض المناطق الحساسة في الدولة ويعمل غير عابئ بالسلطة اللبنانية، كما أنه مستمر في محاولاته المتكررة التي قد تدفع بلبنان بل والمنطقة بأسرها إلي حافة الحرب.

وأنا أعلم بأن بعضكم سوف يعلق قائلا «ولكنها حركة مقاومة» وردي على هذا القول بأنه ربما قد بدأوا كحركة مقاومة ولكنهم أصبحوا في الوقت الحالي قوة منفردة في حد ذاتها. وهذا ينطبق إلى حد ما علي منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست في بداية السبعينات مع الفارق وهو أن حزب الله أكثر قوة من حيث إمكانياتهم الاستراتيجية، وهذا في اعتقادي ليس نذيرا بالخير لمستقبل لبنان كدولة.

وماذا عن السلطة الفلسطينية؟ حتي وهي تحت الحكم غير المثالي لياسر عرفات، فقد كانت أقل استبدادا من أي دولة عربية أخرى. فهي تسمح بقدر من حرية التعبير السياسي يفوق ما تسمح به دولة مثل سوريا أو الأردن أو مصر. وهي بالطبع تسمح بنفس الحرية للإسلاميين في حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الذين ازدادوا نفوذا بدرجة تفوق العدد الذي يمثلونه بكثير.. وإذا كانت حماس لاتعتبر رسميا جزءاً من الحكومة الفلسطينية فذلك يرجع أساسا إلى أن حماس ترى أنه من الأفضل لها أن تظل خارج دائرة الحكومة، ومع ذلك فأفرادها يتمتعون بحرية تامة لتنظيم صفوفهم وكذلك بحرية الوعظ والتظاهر.

والآن كيف استخدمت هذه الحرية؟ لقد أصبحوا مسلحين تسليحاً ثقيلاً ونمت من بينهم خلايا إرهابية غير مساءلة إلا من جانب قادتها فقط وقد أصاب اتجاهاتهم العنف الذي يستخدمونه والتي أثرت اتجاهاتها الفكرية العنيفة علي الكيان السياسي الفلسطيني بأكمله. وإذا ما نحينا القضايا المتعلقة بموقفهم تجاه إسرائيل جانبا فإن حماس اليوم أصبحت سلطة قوية داخل السلطة الفلسطينية وأصبحت هي القانون ذاته.

وربما تقولون الآن إن الصراع العربي الإسرائيلي هو الذي ساعد على دفع هاتين الحالتين إلى انتهاج هذا الأسلوب، وأنهما لايمثلان محكا حقيقيا تقاس عليه باقي الحركات. إذن دعونا ننظر خارج نطاق الصراع العربي الإسرائيلي. فهل يختلف الوضع في شبه الجزيرة العربية؟ وسوف يكون من غير اللائق لي أن أتطرق إلى موضوع اليمن حيث سيتم تناوله من جانب أحد الزملاء الحاضرين في هذه الجلسة. لذا سأتركه جانبا، وأكتفي بتوجيه هذا السؤال.. «أليس الانفتاح السياسي الذي شهدته اليمن خلال الحقبة الماضية هو الذي خلق المناخ الذي سمح بازدهار الحركات الإسلامية التي نشهدها اليوم؟ وهل هي مجرد مصادفة أن اليمن التي كانت في حقبة التسعينات رائدة الشعار الذي يدعو إلى ضم الإسلاميين قد أصبحت اليوم هي نفسها تربة حاضنة للإرهاب الإسلامي المتطرف؟

لقد وضع أحد الزملاء الكويتين المشاركين في المؤتمر، أثناء حديثه بالأمس، حدا فاصلا ما بين الانفتاح السياسي النسبي الذي تشهده الكويت وبين وصول انتشار تأثير شبكة القاعدة إلى الكويت. وتعليقي على ذلك هو أن الكويت ربما تكون قد وضعت الخط الفاصل في المكان غير المناسب عندما قررت ضم الإسلاميين.

وكيف لنا أن نتجاهل النظام السياسي الذي يضم القدر

الأعظم من الإسلاميين؛ وأنا أعني هنا المملكة العربية السعودية التي تمثل نظام حكم مؤسسي من يستوجب إشراك الإسلاميين في النظام السياسي. فبالرغم أن السعودية ليس لديها نظام انتخابي إلا أن العنصر الإسلامي والذي يشكل الجزء الأكبر من المؤسسة الدينية السعودية، يخصص له نصيب معين في الحكم. وقد كان الاعتقاد لمدة طويلة في الماضي أن البيت الملكي السعودي قد وجد المعادلة المناسبة لتحييد الفكر الديني المتشدد وهو الذي أسست عليه في الأصل دولة السعودية. وقد كان هذا الاعتقاد مبنيا علي أنه بإدماج هؤلاء المتشددين تحت جناح السلطة وإشراكهم في عملية التحديث التي تبناها آل سعود سوف تغريهم وتجعلهم يستبدلون منهجهم الفكري المتشدد واستثمار الفتاوي التي تؤيد النظام الحاكم.

نحن جميعا نعلم ما هي النتائج التي أسفرت عنها تجربة السعودية في ضم الإسلاميين وذلك إذا ما نظرنا نظرة تحليلية إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر. والحقيقة الآن هو أنه لم يعد مؤكدا من قام باستبدال منهج الآخر. إن الإسلاميين الذين تم إدماجهم داخل النظام الحاكم هم الذين تسببوا في تدميره مستغلين في ذلك الحصانات التي منحت لهم لكي ينشروا منهجهم المتطرف وبالتالي أفرع الإرهاب التي ترتبت عليه عبر العالم. فقد أسفر هذا الاستبدال الفكري في المملكة العربية السعودية عن طاقة مولده للتطرف وأن إخواننا الإسلاميين الذين كان من المفترض أنه قد تم السيطرة عليهم قد أصبحوا مصدرا للفوضي والدمار.

وباختصار شديد، فإن الإشراك السياسي لم يكن أبدا علاجا للتطرف - بل على العكس - فكلما أتاح النظام فرصة ضم هذه الأطراف، زادت احتمالية أن يصبح هذا الوضع خصبا لبعض الحركات الإسلامية السرطانية التي تجمع عناصر التحريض والإرهاب.

ربما تتساءلون.. أين إذن الإسلاميون المعتدلون؟ فبالتأكيد أن الإسلاميين ليسوا في معظمهم متشابهين، فهناك بالطبع اختلافات بين هؤلاء الإسلاميين. وقد تبنى أحد العلماء الأمريكيين المعروفين قضية حث الحكومة الأمريكية مراراً وتكراراً على «التفريق بين الحركات الإسلامية التي تهدد الشرعية الوطنية والحركات الداعية للإصلاح وإعادة توجيه المجتمعات».

وهذا يبدو هدفا واضحا ومعقولا شكليا ولكنه يعني في الواقع أن نسعى إلى قياس جميع الحركات الإسلامية وتصنيفها. ولنكن صرحاء فإن سجل الحكومات العربية والغربية في تصنيف الحركات الإسلامية المعتدلة يعكس مجهودا ضئيلا للغاية.

وفي العديد من الحالات نجد أن الإسلاميين الذين يهيأ لنا أنهم من المعتدلين قد تبين أنهم في الحقيقة غير ذلك تماما. هذا لأن مفهومنا للأصولية الإسلامية على أنها سلسلة تتدرج من التطرف إلى الاعتدال هو تشبيه غير دقيق. فالأصولية الإسلامية هي حركة فلكية أكثر منها حلقات مسلسلة. ففي بعض الأحيان يهيأ لنا أنهم يقتربون منا وأحيانا أخرى بأنهم يبتعدون عن مدارنا. إن أهم ما يجب أن نتذكره هو أن هؤلاء الإسلاميين يدورون في فلك دائم الحركة ولن يتخلوا عن جاذبية معتقداتهم. ولا يجب أن نتوقع منهم الخروج من مدار السعي وراء أمة إسلامية مثالية والدخول في مدار الديمقراطية الليبرالية. وهذا لن يحدث لأن احتمال حدوثه هو بمثابة احتمال اعتناق هؤلاء الإسلاميين لديانة أخرى.

إن هناك بعض الحكومات في المنطقة التي تقرر في بعض الأحيان ضم هذه العناصر من الأصوليين لاعتقادهم بأن خطر إقصائهم أكثر بكثير من خطر إشراكهم في النظام. وربما يكون ذلك مناسبا للدول ذات نظم الحكم الملكية حيث يوجد حدود متفق عليها لعملية التغيير السياسي. وفي هذه المواقف ربما يعتقد الحاكم أن الإسلاميين مجبرون على الالتزام بقواعد اللعبة التي يفرضها الحاكم. ومن الصعب علي التكهن ما إذا كان ذلك صوابا أم خطأ بالرغم من أن العديد من هذه الاختبارات لم يثبت نجاحها في الماضي.

وتبدأ المشكلة هنا في الظهور علي السطح عندما تفشل عملية الاتفاق علي الضم. وذلك لأنه عندما يبدأ هؤلاء الإسلاميون في مخالفة قواعد الاتفاق فإن أول ما يبدأون مهاجمة العقد المبرم ما بين حكامهم والولايات المتحدة. وفي الواقع فهذا هو ما يحدث في هذه المنطقة. إن استقرار المنطقة بما في ذلك الخطاب الفكري الذي يدعو إلى التعايش (عش ودع الآخرون يعيشون) لم يتسبب في إضعافه الإسلاميون الذين تم استبعادهم من بلاد مثل سوريا والعراق وليبيا وتونس ولكن جاء إضعاف هذا الفكر علي أيدي الإسلاميين الذين تم ضمهم. وبالرغم من أن هؤلاء الإسلاميين يتمتعون بأنواع عديدة من الحصانة فقد أصبحوا حريصين على ألا ينتقدوا حكامهم بشكل

مباشر، وبالتالي فإن الفكر المنشق والمعارض للحكام يأخذ شكل العداء الشديد للأمريكان وتتركز فكرته الأساسية على الترويج بأن أمريكا تشن حربا ضد الدين الإسلامي. إن الذين يؤيدون هذا المنطق يسعون بأسلوب تهكمي إلى الاستمرار في تكملة العمل الذي بدأ في الحادي عشر من سبتمبر.

وليس هناك الكثير الذي يمكن للولايات المتحدة عمله لإقناع هذه الحكومات بأن تعدل عن إعطاء هؤلاء الإسلاميين الفرصة وإتاحة مجال العمل أمامهم. ولكن يجب أن نؤكد على أن الولايات المتحدة غير ملزمة بهذه القرارات وعندما تنجح الولايات المتحدة في إثبات الصلة ما بين هؤلاء الإسلاميين والعمليات الإرهابية ودعمهم للإرهاب، فإن من حقها أن تصر على أن تقوم الحكومات بالاختيار الصحيح.

إن الولايات المتحدة لا تخوض حربا ضد الإسلام ولا حتى ضد الأصوليين الإسلاميين ولكن لايمكنها أن تظل متراخية أمام الإسلاميين الذين يسيئون إلى هذه المشاركة بخوضهم في - أو دعمهم - لحرب خفية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. إن ضم هؤلاء الأفراد لن يكون علي حساب المصالح الأمريكية وسلامة حياة مواطنيها سواء في الداخل أو الخارج.

وفي بعض الأحيان، أسمع حوارات في الشرق الأوسط حول الولايات المتحدة وكأنها بعض المبادئ المجردة غير الواقعية أو على أنها تمثل مجموعة افتراضات فلسفية يجب أن تكون دائما ثابتة وخالية من التناقضات. وأعترف أن الولايات المتحدة تطمع في تغيير العالم ولكنها أيضا دولة كأي دولة أخرى لديها ما يقرب من ٢٨٠ مليون مواطن أمريكي يمثلون ديانات وعقائد وأجناس مختلفة وأن مسئوليتهم وحمايتهم وأمنهم تجئ علي قائمة أولويات الحكومة الأمريكية ومن أجلهم تقوم الولايات المتحدة باتباع سياسات خارجية قد تكون متعارضة مع بعض المبادئ المعلنة والتي يعتز بها الأمريكان ويطبقونها على أنفسهم وبصراحة شديدة. وأنا لا أجد أى خطأ في ذلك.

وسبق أن قال الراحل / أيلي قدوري إن النفاق لايمكن لأي حكومة أن تتسم به، فالنفاق يمكن أن يكون أحد ملامح وسمات الأشخاص وليس الحكومات. حيث إن واجب الحكومة هو حماية مواطنيها والدفاع عن مصالحها. فالسياسات التي تتبعها الحكومة لتحقيق ذلك يمكن أن تكمل إحداها للأخرى على المستوى العملي حتى ولو كانت متعارضة على المستويات الفلسفية. إنها فضيلة أن يحيي الإنسان على مبادئ ثابتة ولكن بالنسبة للحكومات فإن هذا تساهل خطير. إن أخطر الأنظمة الحاكمة في القرن العشرين هي التي تجاهلت مصالح شعوبها من أجل السعي وراء هدف عينت نفسها لتحقيقه في العالم.

وختاماً أقول، يجب على الولايات المتحدة دعم فكرة ضم أو قبول الآخر المغاير وهذا يعكس الجزء المثالي وإن لم يكن الجزء المقدس لسياستها، ولكن في نفس الوقت دعوها تتقبل مبدأ إقصاء الإسلاميين فإن هذا هو الجزء العملي والذي يراعي مصالحها المشروعة. أما إذا اتبعت أي سياسة أخرى سوف يشكل ذلك مغامرة غير مسئولة لاتليق بالقوة العظمى الوحيدة في العالم.

نصر طه مصطفى :

بالنسبة لموضوع المناقشة لهذه الجلسة، يجب أن نراعي أن هناك صعوبة في تعريف العديد من مفاهيم الأصولية الإسلامية وفهمها. وقبل أن نتطرق إلى موضوع.. قبول أم إقصاء هذه الحركات الإسلامية، يجب علينا البحث عن الأسباب التي أدت إلى الخلط بين المفاهيم الحقيقية للإسلام. وهذا يعني أننا نواجه تحديا في العالم متمثلا في غياب الحريات وأن ثقافة السلطة تضرب بجذورها العميقة في العالم الإسلامي وتترك آثارا عميقة على الحياة الاجتماعية والثقافية.

الدكتاتورية: إننا نعاني من هذه الظاهرة على جميع المستويات سواء كان ذلك على مستوى الدولة، القبيلة، والمدرسة والجامعة والعائلة وفي جميع مجالات الحياة. إن أحد أهم الآثار التي خلفتها الدكتاتورية هو التطرف بكل معانيه وليس فقط التطرف الديني أو الإسلامي فلدينا أنواع عديدة من التطرف سواء أكان التطرف اليميني أو اليساري أو الإسلامي.

كما أننا نعاني من التخلف بجميع أشكاله سواء أكان علميا أو سياسيا أو ثقافيا أو اقتصاديا وهذا ينعكس على جميع أمور حياتنا اليومية.

وقد أدى هذا التخلف والتطرف إلى مفهوم مغلوط لبعض مبادئ ديننا الإسلامي. هذا القصور نابع من تاريخنا المعاصر وتأثيره على نظامنا التعليمي وبالأخص التعليم الديني.

وقد أدى هذا أيضا إلى انشقاق بين المذاهب والاتجاهات